Britain's position on the role of France in the issue of the Iskenderun Sanjak between 1918 – 1939

Dr. Ibrahim Alaa Eddin*
Mirna Khalil Aql**

(Received 3 / 7 / 2019. Accepted 14 / 11 / 2019)

□ ABSTRACT □

The British discussed the fate of the Iskenderun brigade in the post-Ottoman state during Hussein McMahon's correspondence, demonstrating the strategic importance of this territory in British colonial policies of control and influence from the Mediterranean to India. With Turkey, which was strategically evolving to wrest the brigade from Syria (the northern border of the Arab countries) and annex it to Turkey, thus achieving two goals, removing the brigade from French control as Britain's traditional rival, and ensuring Turkey's alliance with it in World War II was looming. Although France bears responsibility for the abdication of the Iskenderun Brigade, Britain has played a crucial role in resolving the issue for Turkey.

Keywords: Sykes - Pico, World War I, The Sanjak of Alexandre, British-Turkish Relations.

*Professor, Department of History, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate student (MA), Department of History, Tishreen University, Lattakia, Syria.

الموقف البريطاني من الدور الفرنسي في قضية لواء اسكندرون بين عامي 1918 ـ 1939

د. ابراهيم علاء الدين*

ميرنا خليل عقل**

(تاريخ الإيداع 3 / 7 / 2019. قبل للنشر في 14 / 11 / 2019)

□ ملخّص □

بحثت بريطانية مصير لواء اسكندرون في مرحلة ما بعد الدولة العثمانية خلال مراسلات حسين ماكماهون مما يدل على الأهمية الاستراتيجية لهذا الإقليم في سياسات بريطانية الاستعمارية للسيطرة والنفوذ من البحر المتوسط وحتى الهند، لكن لواء اسكندرون خضع للاستعمار الفرنسي بموجب اتفاقية سايكس بيكو، فسعت بريطانية في إطار علاقاتها مع تركيا التي كانت تتطور على نحو استراتيجي إلى انتزاع اللواء من سوريا (الحدود الشمالية للبلاد العربية) وضمه إلى تركيا، لتحقق بذلك هدفين، إخراج اللواء من السيطرة الفرنسية باعتبارها المنافس التقليدي لبريطانيا، وضمان تحالف تركيا معها في الحرب العالمية الثانية التي كانت تلوح في الأفق. وعلى الرغم من أن فرنسا تتحمل مسؤولية التنازل عن لواء اسكندرون، إلا أن بريطانيا لعبت دوراً حاسماً في حل القضية لصالح تركيا.

الكلمات المفتاحية: سايكس بيكو، الحرب العالمية الأولى، لواء اسكندرون، العلاقات البريطانية التركية

* **أستاذ ، قسم التاريخ ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.**

** **طالبة دراسات عليا (ماجستير) ، قسم التاريخ ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.**

مقدمة:

لواء اسكندرون أرض عربية سورية منذ فجر التاريخ تنازلت عنها فرنسا لتركيا في 23 تموز 1939. حيث مثلت قضية اسكندرون ذروة التآمر الفرنسي ـ البريطاني على الأراضي السورية. فخلال الانتداب الفرنسي على سوريا، قادت فرنسا عملية فصل اللواء عن سورية وتقديمه لتركيا، عبر سلسلة من القرارات الخاصة باللواء، والعديد من الاتفاقيات التي أبرمتها مع تركيا نتج عنها في النهاية سلخ لواء اسكندرون عن سورية. وعلى الرغم من أن الوقائع التاريخية تُبرز فرنسا، باعتبارها الدولة المنتدبة، المسؤولة المباشرة عن التنازل عن لواء اسكندرون، لكن إدراك حجم المصالح البريطانية بلواء اسكندرون في ظل الطبيعة المركبة للعلاقات البريطانية ـ الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى، وتطورها بعد الحرب، بالإضافة إلى العلاقات البريطانية التركية وتطورها عندما كانت بريطانيا تعيد بناء تحالفاتها لمواجهة الأطماع التوسعية لألمانية وإيطاليا، يتبدى لنا حجم الدور البريطاني في ضم تركيا للواء اسكندرون وبالتالي موقفها من الدور الفرنسي في هذه القضية. ولذلك اقتضت الدراسة إظهار الاهتمام البريطاني بلواء اسكندرون خلال مراسلات حسين ــ ماكماهون في إطار الاستعداد للحرب العالمية الأولى والتي كان أحد نتائجها خضوع سوريا للانتداب الفرنسي، وانتقال هذا الاهتمام فيما بعد إلى فرنسا خلال انتدابها على سوريا، كنتيجة للعلاقات المركبة (شراكة ـ تنافس) بين بريطانيا وفرنسا. وذلك قبل البدء في تقييم الموقف البريطاني من الدور الفرنسي في قضية لواء اسكندرون. وللإحاطة بهذا الموضوع قسمت الدراسة إلى أربع محاور رئيسية، يتناول أولها يوضح أولها جغرافية اللواء وتضاريسه، ويتناول الثاني وقوع سوريا تحت الانتداب الفرنسي، بينما يوضح المحور الثالث دور فرنسا في فصل لواء اسكندرون عن سوريا وإلحاقه بتركيا، أما المحور الرابع، فيقيم موقف بريطانيا من الدور الفرنسي في قضية اسكندرون.

أهمية البحث وأهدافه

تنطلق أهمية البحث من عدة اعتبارات أهمها، أنه يظهر الاهتمام البريطاني المبكر بلواء اسكندون، والدور غير المُعلن الذي لعبته بريطانيا في التأثير والضغط على فرنسا لتقديم التنازلات لتركيا في قضية لواء اسكندرون، كجزء من سياسة بريطانيا لبناء تحالفاتها مع تركيا قبل الحرب العالمية الثانية، كما يكشف الدور الذي لعبته فرنسا على المستوى الرسمي في قضية لواء اسكندرون والتي أدت إلى ضمه لتركيا. ويهدف البحث إلى دراسة والوقائع والأحداث التي أدت إلى سلخ لواء اسكندرون عن سوريا والدور الذي لعبته فرنسا على المستوى الرسمي في حدوث ذلك، وتقييم وقف بريطانيا من هذا الدور من خلال الكشف عن الدور البريطاني في قضية لواء اسكندورن.

إشكالية البحث

يواجه البحث العديد من الإشكاليات أهمها، توضيح موقف بريطانيا من الدور الفرنسي في قضية لواء اسكندرون، الأمر الذي فرض على الباحث التصدي لإشكالية إبراز دور فرنسا ومسؤولياتها في هذه القضية، لتوضيح الحضور البريطاني في جميع المراحل التي مرت بها قضية اللواء، بالإضافة إلى دورها غير المُعلن الذي كان حاسماً لتمكين تركيا من ضم لواء اسكندرون.

منهجية البحث:

استند الباحث في إعداد هذه الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي لوصف وشرح تتابع الأحداث التاريخية وتفاعلها بشكل دقيق ومفصل وعرضها في إطار تسلسل زمني وموضوعي، أما المنهج التحليلي فتم من خلاله تقسيم الأحداث إلى عدة مراحل بالشكل الذي يخدم موضوع الدراسة، ودراسة هذه الأحداث دراسة عميقة للوقوف على الأسباب الموضوعية والحقيقية لنتائج التي انتهت إليها تلك الأحداث للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الإشكالية.

النتائج والمناقشة

أولاً: جغرافية لواء اسكندرون

يقع لواء اسكندرون في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام، وتبلغ مساحته 4806 كم2، وتبدأ حدود اللواء من ساحل خليج الاسكندرونة إلى الشمال من مدينة الاسكندرونة على بعد 500 م جنوبي مدينة باياس، ومنها يتجه شرقاً ليخترق سلسلة جبال الأمانوس ثم يتابع اتجاهه شرقاً عبر سهل العمق وصولاً إلى محطة السكة الحديدية في ميدان إكبس، ليلتقي عند هذه النقطة الحدود التركية السورية، ثم يتجه جنوباً مسايراً السفوح الغربية لجبل الأكراد وصولاً إلى مدنية حمام العرب التي يعد شارعها الرئيس خطاً حدودياً فاصلاً بين حلب وأرض اللواء، ثم يتابع الخط الحدودي امتداده جنوباً إلى موقع عين الدلفة ليتجه بعدها نحو الغرب، فيجتاز منتجع البركة، وعلى بعد ثلاثة كيلومترات من مدينة حارم ينحرف الخط إلى الجنوب ماراً بطاحونة الحمد منحرفاً إلى الغرب قليلاً ليلتقي مع مجرى العاصي على مقربة من مدنية جسر الحديد، ثم يترك نهر العاصي عند قرية الزنبقة السورية متجهاً غرباً حيث ينتهي بشاطئ البحر بين قريتي ضوران اللوائية والبدروسية السورية، وتمتد سواحله الغربية من مدنية باياس في الشمال إلى مدينة البدروسية في الجنوب.

أما تضاريسه فتتألف من السهول الساحلية التي تبدأ من الشمال بسهل باياس ثم سهل الاسكندرونة وسهل أرسوز، يليها باتجاه الغرب سلسلة جبال الأمانوس، وجبل موسى، ثم الهضاب والمنخفضات الداخلية في الشرق. وأهم أنهاره نهر العاصي، وأهم مدنه مدينة الاسكندرونة وانطاكيا.[1]

ثانياً: الانتداب الفرنسي على سوريا

بدأ البريطانيون الاتصال بالعرب قبل الحرب العالمية الأولى في أوائل عام 1914، بعد أن طلب الشريف حسين دعم البريطانيين لإعلان الثورة على العثمانيين، فتعهد له البريطانيون بإقامة حكم عربي في الجزيرة العربية إذا وقف العرب إلى جانبهم ضد العثمانيين.[2] وبناءً على هذا التعهد بدأت المراسلات بين الشريف حسين بن علي في مكة والسير هنري ماكماهون في القاهرة، وطالب الشريف حسين في هذه المراسلات باستقلال البلاد العربية والاعتراف بالخلافة مقابل الثورة على العثمانيين.[3] كما أشار الشريف الحسين إلى أن الحدود الشمالية للدولة العربية المستقلة تمتد من اسكندرون إلى مرسين ـ أضنة حتى الخليج العربي. لكن السير هنري ماكماهون أبلغه بأن هذه المناطق غير عربية، لذلك يجب أن

[1] - النايف . حسام ، *لواء اسكندرون ـ حكاية وطن سلب عنوة* ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ــ سوريا ، 2013 ، ص 11 – 17.

[2] - أولريخسن . كريستيان كونس ، *الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط* ، ترجمة طارق عليان ، ط1 ، جروس برس ناشرون ، طرابلس ـ لبنان ، 2016 ، ص 241 - 250.

[3] - لونغريغ . ستيفن هامسلي ، *تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي* ، ترجمة بيار عقل ، دار الحقيقة ، بيروت ـ لبنان، ص 75.

تستثنى من حدود الدولة العربية، كما أشار السير ماكماهون إلى أن لفرنسا مصلحة مباشرة في حلب وبيروت.[1] فقبل الشريف حسين بالتنازل عن مرسين وأضنة فقط،[2] لكنه رفض التنازل عن اسكندرون أو أي جزء آخر من سورية. لذلك بقي الاتفاق منقوص بالنسبة للعديد من القضايا الخلافية، وأهمها حدود الدولة العربية المنشودة.[3] ويضاف إلى هذا الاتفاق المبهم وغير الواضح أنه بينما كان السير ماكماهون ينجز صفقته مع الشريف حسين، دخلت الحكومة البريطانية في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية انتهت بتوقيع اتفاقية (سايكس ـ بيكو) في أيار 1916.[4] وتضمنت هذه الاتفاقية تقسيم سوريا والعراق كما يلي، حيث كانت البصرة وبغداد من نصيب بريطانيا، وحصلت فرنسا على البلاد الساحلية الممتدة من الناقورة إلى الاسكندرونة، وبقيت فلسطين حيادية. كما نصت الاتفاقية على أن تؤلف دولة عربية مستقلة في مدن سوريا الداخلية، وهي منطقة نفوذ للفرنسيين. كما يكون ميناء اسكندرونة ميناءً حراً للتجارة البريطانية.[5] لكن تنظيم شؤون الانتداب الفرنسي على سورية تم بموجب معاهدة سان ريمو في مايو 1920، فدخل الجنرال غورو العاصمة السورية دمشق في أغسطس (آب) 1920، وأصبحت سورية خاضعة للحكم الفرنسي المباشر.[6]

ثالثاً: الدور الفرنسي في قضية لواء اسكندرون

1 ـ الوضع الإداري للواء اسكندرون في ظل الاحتلال الفرنسي

بعد توقيع هدنة مودروس[7] دخلت بعض القوات الفرنسية والبريطانية إلى لواء اسكندرون، فخضع اللواء عسكرياً لبريطانيا وإدارياً لفرنسا. ولم يكن اللواء يشكل وحدة إدارية خلال الحكم العثماني، وإنما مجموعة أقضية ملحقة بولاية حلب، وكانت فرنسا أول من أنشأ لواء اسكندرون بضم أقضية اسكندرون ـ انطاكيا ـ حارم ـ بيلان (قرقخان فيما بعد) إلى بعضها كوحدة إدارية تحت اسم (سنجق اسكندرون) المستقل، وضمن نطاق تنظيمات إدارية دُعيت إدارة المنطقة الغربية. وكانت هذه االمنطقة تشمل ولاية بيروت، وحاكمية لبنان، ومنطقة العلويين، ولواء اسكندرون المستقل.[8] ثم تولت فرنسا إدارة هذه المناطق بشكل مستقل بعد توقيع معاهدة سان ريمو وانسحاب القوات البريطانية من كيليكيا وشمال سوريا.[9]

بعد إحكام فرنسة سيطرتها العسكرية على كامل سورية في 7 أغسطس (آب) 1920، قامت بإلغاء المنطقة الغربية بتاريخ 31 أغسطس (آب) 1920، وقسمت سوريا إلى أربع دويلات مستقلة هي حلب في الشمال، ودولة دمشق في الجنوب، ودولة العلويين في الساحل، ودولة جبل الدروز. وجعلت لكل منها حكومة مستقلة ترتبط مباشرة بالمفوض الفرنسي السامي، وتخضع قراراتها إلى تصديقه. وأدى هذا التقسيم إلى إلحاق لواء اسكندرون المستقل بموجب القرار رقم

---

[1] ـ العقرباوي . مؤيد توفيق عقل حيدر ، *مشاريع التسوية الدولية باستقلال فلسطين في المدة (1914 ــ 1947)* ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد 19 ، 2010، ص 212 - 213.

[2] ـ خدوري . مجيد ، *قضية اسكندرون* ، مطبعة الكتب الكبرى ، دمشق ـ سوريا، ص 4.

[3] ـ لونغريغ . ستيفن هامسلي ، مرجع سابق ، ص 76.

[4] ـ مجموعة باحثين ، *سايكس ـ بيكو ـ بلفور وتأثيرهم على رسم خارطة المنطقة* ، مركز غزة للدراسات الاستراتيجية ، 2016، ص 6.

[5] ـ سعيد أمين ، *الثورة العربية الكبرى* ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ـ مصر، ص 184 - 186.

[6] ـ لنشوفسكي . جورج ، *الشرق الأوسط في الشؤون العالمية* ، ترجمة جعفر خياط ، مكتبة دار المتنبي ، 1964 ، ص 130 - 133.

[7] ـ هدنة مودروس: وقعت هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918 بين بريطانيا والدولة العثمانية على متن بارجة بريطانية كانت ترسو قبالة مرفأ مودروس في جزيرة ليمنوس اليونانية. وقد أنهت هذه الهدنة الأعمال القتالية بين الدولة العثمانية والحلفاء. فرومكين . دافيد ، *سلام ما بعده سلام ـ ولادة الشرق الأوسط (1914 ـ 1922)* ، ترجمة أسعد كامل الياس ، ط1 ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، 1992 ، ص 414.

[8] ـ الكيالي . عبد الرحمن ، *المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936 ـ 1939* ، ج4 ، مطبعة الضاد ، حلب ـ سوريا ، 1960، ص 406 - 407.

[9] ـ ريان . محمد (رجائي) ، *قضية لواء اسكندرون ما بين 1921 ـ 1939 من خلال التنازلات الفرنسية والمساومات الدولية* ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد 23 ، العدد 1 ، آذار ـ 2007 ، ص 159.

(330) تاريخ 1 سبتمبر (أيلول) 1920، بحكومة حلب، مع احتفاظه باستقلاله الإداري ضمن هذه الحكومة.[1] وفي 8 أغسطس (آب) 1921 أصدر المفوض السامي قراراً أعطى لواء اسكندرون نظاماً إدارياً خاصاً، تضمّن الاعتراف باللغة التركية لغة رسمية أسوة باللغة العربية.[2]

2 ـ اتفاقية أنقرة الأولى وأثرها على لواء اسكندرون

عندما كانت بريطانية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مشغولين بالإعداد لمعاهدة سيفر[3] التي سيتم توقيعها مع الدولة العثمانية، كانت هذه الأخيرة تشهد قيام حركة قومية تركية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك)،[4] والتي كان لها موقف معارض ورافض لمعاهدة سيفر.[5] وتبنى مصطفى كمال مع أتباعه برنامج وطني عُرف بـ (ميثاق المجلس الوطني الكبير) وأعلنوا بموجبه قيام دولة تركيا الجديدة، مؤلفة من جميع أجزاء الدولة العثمانية التي تسودها أغلبية تركية. وبدأ الكماليون عهدهم بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي في 16 مارس (آذار) 1921 اعترف فيها السوفييت بالدولة الجديدة.[6] كما أعلن الكماليون الحرب على اليونان، بسبب رفضهم للحدود التي رسمتها معاهدة سيفر. وحققت قواتهم انتصارات ساحقة على القوات اليونانية، مما دفع الفرنسيين إلى إعادة تقييم علاقتهم مع الأتراك، وتبلورت هذه الرؤية بإبرام فرنسا مع حكومة مصطفى كمال اتفاقية أنقرة الأولى في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1921. أما بقية الدول الأوروبية فلم تتأخر عن فرنسا في سياستها الجديدة اتجاه الكماليين، فقامت بدعوة حكومة مصطفى كمال إلى عقد مؤتمر للصلح. فاستجابت الحكومة التركية لهذه الدعوة، حيث أفضت مفاوضات مؤتمر الصلح إلى توقيع معاهدة مودانيا[7]. وشكلت هذه المعاهدة نصراً كبيراً لمصطفى كمال، إذ أنها أدت إلى إنهاء معاهدة سيفر، وتراجع الحلفاء أمام مطالب أنقرة، وأعطت لتركيا موقعاً بين الدول الكبرى التي أصبحت تنظر إليها نظرة مختلفة عما سبق. وقد مهدت هذه التطورات فيما بعد إلى دعوة تركيا إلى حضور مؤتمر لوزان،[8] وذلك بغية إنهاء أمر الصلح مع حكومة أنقرة، فعقد الحلفاء معها معاهدة لوزان[9]، حيث صادقت هذه المعاهدة على مضمون معاهدة أنقرة الأولى بين فرنسا وتركيا.[10] وقد لبت هذه الاتفاقية مطالب تركيا بترسيم حدودها الجنوبية مع سوريا من خلال تنازل فرنسا عن كيليكيا وأجزاء من شمال سوريا لصالح تركيا، لكن بقيت اسكندرون ومحيطها ضمن الحدود السورية.[11] كما التزمت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية بتطبيق نظام إداري ومالي خاص في لواء اسكندرون، ويمنح هذا النظام أيضاً التركمان تسهيلات ثقافية، وتمثيلهم

---

[1] ـ النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 86 – 87.

[2] ـ الكيالي . عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 407 - 408.

[3] ـ معاهدة سيفر: وقعت معاهدة سيفر بين الحكومة العثمانية والحلفاء في 10 آب 1920 بعد الحرب العالمية الأولى لاقتسام أملاكها في الشرق الأوسط. لنشوفسكي . جورج ، مرجع سابق ، ص 141.

[4] ـ أولريخسن . كريستيان كونس ، مرجع سابق ، ص 288.

[5] ـ السامرائي . أحمد محمد علو ، مرجع سابق ، ص 357.

[6] ـ خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 5 - 6.

[7] ـ هدنة مودانيا: وقعت هدنة مودانيا بين الدول الأوروبية وتركيا في 16 أكتوبر 1922، حيث وافقت الدول الأوروبية بموجبها على استعادة تركيا السيادة على استنبول والمضائق وتراقيا الشرقية. لويس . برنارد ، *ظهور تركيا الحديثة* ، ترجمة قاسم عبده قاسم ـ سامية محمد ، ط1 ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ـ نصر ، 2016 ، ص 309.

[8] ـ السامرائي . أحمد محمد علو ، مرجع سابق ، ص 358 - 359.

[9] ـ معاهدة لوزان: وقعت معاهدة لوزان بين الدول الأوروبية وتركيا في 24 تموز 1923، وقد حلت هذه المعاهدة جميع التي عالقة بين تركيا والحلفاء باستثناء مشكلة الموصل. حسين . فاضل ، *مشكلة الموصل ـ دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية وفي الرأي العام* ، ط3 ، مطبعة إشبيلية ، بغداد ـ العراق ، 1977 ، ص 38 – 39.

[10] ـ الطحان . مصطفى محمد ، *تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842 – 2006* ، ط1 ، 2007 ، ص 171. لودر . ج . دي . ف ، مرجع سابق ، ص 167 - 168.

[11] ـ عساف . علاء نهاد ، *لواء اسكندرون بين الواقع السياسي والقانون* ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيروت العربية ـ كلية الحقوق والعلوم الانسانية ـ قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية ، بيروت ، 2016 ، ص73.

بموظفين كبار في المناطق ذات الأغلبية التركمانية. ونصت هذه الاتفاقية أيضاً على اعتبار ميناء اسكندرون منطقة حرة استخدامها غير محدود من قبل تركيا.[1]

واعتبرت فرنسا هذه الاتفاقية نصراً كبيراً لها لأنه ساعد على تقوية نفوذها في الشرق الأدنى، وإضعاف لمركز بريطانيا في آسيا الصغرى، كما سمحت لفرنسا التفرغ لمواجهة حكومة الملك فيصل في دمشق وإخراجه منها.[2] وتنفيذاً لاتفاقية أنقرة الأولى أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار رقم 1025 في 12 أيلول (سبتمبر) 1922 حدد بموجبه حدود حكومة حلب الشمالية والجنوبية، وتضمن القرار أيضاً حدود لواء اسكندرون باعتباره ضمن نطاق حكومة حلب، كما يلي:

1 ـ قضاء اسكندرون القديم مضافاً إليه قسم جبل بركات (سكانه أتراك) الواقع جنوبي الحدود التركية.

2 ـ قضاء بيلان القديم (قرقخان) مضافاً إليه قسم قضاء الخاصة (سكانه أتراك) الكائن جنوبي الحدود التركية، وقد ألحق بعكس ذلك قضاء حارم (سكانه عرب) ما عدا الريحانية بولاية حلب اعتباراً من 15 كانون الأول (ديسمبر) 1921.

3 ـ قضاء انطاكيا القديم مضافاً إليه نواحي الأردو، وباير، وبوجاق، (سكانها أتراك)، وفقاً للقرار رقم (314) تاريخ 19 آب (أغسطس) 1921، وبسبب صعوبة المواصلات أعيدت ناحيتا بوجاق وباير إلى منطقة العلويين.

فانفصل عن لواء اسكندرون، نتيجة التقسيم الجديد، قسم قضاء حارم العربي، وألحقت به المناطق التركية المجاورة، وهي (جيلق) من قضاء الخاصة، وقسم جبل بركات التركي، وناحية الأردو. وحقيقة الأمر أن هذه التنظيمات أدت بصورة واضحة إلى تقليل عدد العرب، وزيادة عدد الأتراك. فقد بلغ عدد الأتراك قبل القرار في لواء اسكندرون 64014 نسمة، وبنسبة تقدر بـ (28.52 %) من عدد السكان، أما بعد القرار أصبح عدد الأتراك 85.242 نسمة وبنسبة تقدر بـ (38.90 %) من مجموع السكان،[3] وقد فسر عرب اللواء هذا التقسيم أنه مقدمة لفصل اللواء تدريجياً وتسليمه لتركيا. وهذا التفسير يدعمه أيضاً أن مندوبي المفوض السامي في لواء اسكندرون الذين اتبعوا سياسة لا مركزية استفاد منها العنصر التركي بشكل رئيسي دون غيرهم.[4]

بدأ المفوض الفرنسي السامي بتنفيذ اتفاقية أنقرة بإصدار قرار في 4 أذار (مارس) 1923، يقضي بتطبيق النظام الخاص بلواء سكندرون ، والذي تضمن أن يطبق في اللواء جميع القوانين المرعية في دولة حلب، وتمثيل اللواء بنواب في مجلس دولة حلب التمثيلي، وتعيين متصرف لإدارة شؤون اللواء إلى جانب مندوب المفوض السامي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسية كافة.[5] وعندما أصبح الجنرال مكسيم فيغان المفوض السامي والقائد العام للقوات الفرنسية في سوريا خلفاً للجنرال غورو، قام بحل الاتحاد السوري في 5 كانون الأول (ديسمبر) 1924 ، وضم كلاً من حلب ودمشق كدولة واحدة،[6] كما أعلن الجنرال فيغان فصل لواء اسكندرون بكامل أقضيته عن دولة حلب ليصبح كياناً مستقلاً يرتبط بحكومة دمشق مباشرةً، مع احتفاظه بنظام إداري ومالي خاص. ثم أصدر الجنرال ساي، الذي خلف

[1]- Hasan Kayali et al., ed. Reşat Kasaba, *The Cambridge History of Turkey*, Vol. 4, Cambridge: Cambridge University Press, 2008, p. 134-141.

[2] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 8 - 9.

[3] - الكيالي . عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 308 - 310.

[4] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 11 - 12.

[5] - النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 88 - 89.

[6] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 10.

الجنرال فيغان، قراراً في كانون الثاني (يناير) 1925 أيد بموجبه نظام اللواء الخاص بالإدارة والمالية، ولا سيما في جعل اللغتين العربية والتركية متساويتين في المقام الرسمي.[1]

وكان من نتائج هذه التغييرات الإدارية التي أحدثتها المفوضية الفرنسية، وسياساتها الإدارية اللامركزية التي أتت في صالح الأتراك، أنها شجعت الحركة الانفصالية في لواء اسكندرون. ففي 22 شباط (فبراير) 1926 اجتمع نواب اللواء، الذين انتخبوا في الانتخابات النيابية لكانون الثاني (يناير) 1926، بهيئة مجلس تمثيلي مستقل، وفي آذار (مارس) أصدر هذا المجلس، معتبراً نفسه مجلساً تأسيسياً، قراراً يعلن استقلال اللواء وانفصاله عن حكومة دمشق، ثم وضع دستوراً خاصاً به، ورفع كتاب إلى المفوض السامي يطلب فيه رسمياً تعيين المسيو دوريو، مندوب المفوض السامي في لواء اسكندرون، رئيساً لهذه الدولة. لكن حكومة دمشق رفضت هذه الإجراءات الانفصالية من قبل نواب اللواء أصرت على بقاء لواء اسكندرون بإدارته الخاصة ضمن الدولة السورية.[2]

أما بالنسبة للدولة التركية الداعمة لهذه التصرفات من قبل أتراك اللواء، فهي أصلاً لم تلتزم بالمعاهدات الموقعة بينها وبين الحلفاء (معاهدة مودانيا 11 تشرين الأول 1922ـ معاهدة لوزان 24 تموز 1923)، وقد استمرت الحركات العسكرية التي تقوم بها عصابات تركية عبر الحدود مع سورية، والتي ازدادت بشكل كبير في أوائل عام 1924. ولذلك اجتمعت لجنة تعيين الحدود المختلطة، التي تشكلت بموجب اتفاقية أنقرة الأولى، في أيلول 1925 حيث طالب الأتراك بتعديل الحدود مرة أخرى، وضم بعض المراكز جنوب خط الحدود المقررة في اتفاقية أنقرة، كمحطة سكة حديد باياس، وبعض القرى العربية التابعة لمدينة كلش التركية، وبعض الأقسام في البقعة الواقعة على الحدود الشرقية. لكن اجتماعات هذه اللجنة توقفت إلى حين تولي السيد دي جونفيل منصبه كمفوض سامي فرنسي جديد لسورية. وبدى السيد دي جوفنيل أكثر إصراراً على حسم موضوع الحدود مع تركيا بعد اندلاع الثورة السورية الكبرى (1925 ـ 1927). فدخل الجانبان في مفاوضات استجاب خلالها دي جوفنيل لمطالب الأتراك بخصوص تعديل الحدود مع سوريا، وحصل بمقابل ذلك على التزام تركيا بوجوب اللجوء إلى التحكيم في حال وقوع نزاع بين فرنسا (بصفتها دولة منتدبة على سورية) وتركيا، وتم التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية في 30 أيار (مايو) 1926، على الرغم من الاعتراضات التي واجهتها في عصبة الأمم. ونصت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية (اتفاقية دي جوفنيل) على تأليف لجنة فرنسية ـ تركيا خلال مدة شهرين من تنفيذ الاتفاق لتعيين الحدود. وبناءً على ذلك عُينت اللجنة، وأتمت تخطيط الحدود، ووقعت كل من فرنسا وتركيا برتوكول الحدود في 22 حزيران (يونيو) 1929.[3]

3 ـ إثارة قضية لواء اسكندرون

دأبت الصحافة التركية على الحديث عن الأمل في استعادة تركيا للواء اسكندرون، والادعاء بأن أتراك اللواء يعاملون معاملة سيئة، مما أثار المخاوف لدى السوريين من قيام فرنسا بتسليم اللواء إلى تركيا، وقد عزز هذه المخاوف الإدارة الفرنسية، الاقتصادية والتنموية، للواء اسكندرون التي تميزت بالإهمال الواضح، وعدم الاكتراث بمصالحه. كما أثار الفرنسيون العديد من التساؤلات حول تطويرهم لميناء طرابلس بدلاً من ميناء اسكندرون. حيث أخذ اهتمام الأتراك في مستقبل اللواء يأخذ منحى أكثر جدية منذ عام 1932، عندما أوقفوا أعمال البناء في ميناء مرسين، مما أشار إلى احتمال استيلائهم على ميناء اسكندرون.[4] وبرزت أول إشارات أزمة اللواء في 27 نيسان (أبريل) 1934، خلال زيارة

[1] - النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 89.
[2] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 11.
[3] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 13 - 18.
[4] - خوري . فيليب ، مرجع سابق ، ص 552 - 553.

والي عنتاب إلى اللواء التي كانت قد سبقتها صدور تعليمات في 26 نيسان (أبريل) إلى قادة الكماليين في انطاكيا بتنظيم استقبال باهر للوالي، وتنظيم مظاهرات شعبية تدعو إلى ضم اللواء إلى تركيا، الأمر الذي دفع عرب اللواء إلى تنظيم مظاهرات مماثلة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع في اللواء. كما تجاهل المفوض السامي الفرنسي الكونت دي مارتيل، ورفض الدخول في مفاوضات مع تركيا لتعديل الحدود التي أُقرت في أيار 1930، لأنها تخالف سياسة فرنسا، كما تخالف ميثاق الانتداب. ومع ذلك ازدادت تصريحات الأتراك حدةً ووضوحاً حول نواياهم في ضم اللواء.[1]

وبعد توقيع معاهدة 1936 بين سوريا وفرنسا التي تعهدت فرنسا بموجبها بإنهاء الانتداب الفرنسي على سوريا ، وإعلان استقلالها خلال ثلاث سنوات. انتقلت أزمة اللواء من الدوائر الصحفية والشعبية إلى دوائر القرار الرسمي في تركيا حيث أعلنت تركيا عن رفضها خضوع اللواء للسيادة السورية متذرعين بأن الوضع الإداري الذي يتمتع به اللواء في ظل الانتداب الفرنسي سيكون مهدداً في ظل السيادة السورية. ولذلك بدأ الأتراك بالمطالبة بفصل اللواء عن سورية واستقلاله.[2] واستند الأتراك في مطالبهم إلى مجموعة من الوقائع، أهمها أن الاتفاقيات التي وقعت بين فرنسا وتركيا (اتفاقية أنقرة 1921 ـ اتفاقية دي جونفيل 1926)، والتي لم ترد فيها أي إشارة إلى وضع لواء اسكندرون، وبقيت هذه المسألة دون حسم. بالإضافة إلى النواقص التي شابت معاهدة 1936، فهي لم تلحظ العديد من الاشكاليات التي ستظهر في حال تخلت فرنسا عن انتدابها على سوريا. لذلك استغلت تركيا هذا الضعف والنواقص في هذه الاتفاقيات، ونَفَذَت منها للمطالبة بفصل اللواء عن سوريا.[3] والأمر الآخر الذي استغلته تركيا على المستوى الرسمي في إثارة قضية اسكندرون هو ضعف فرنسا كدولة منتدبة، بسبب المنافسة الإيطالية لها في البحر المتوسط، مما جعل علاقات حسن الجوار والصداقة مع تركيا أحد أهداف السياسة الخارجية الفرنسية لتقوية مركزها في البحر المتوسط.[4] كما ساعدت الأوضاع الدولية تركيا في مسألة اللواء، حيث كانت أوروبا على حافة اندلاع حرب عالمية ثانية، وكانت كل من بريطانية وفرنسا تسعى إلى كسب ود تركيا وضمان وقوفها إلى جانبهم في حال قام الألمان بمهاجمة فرنسا.

كان إدراك الأتراك لجميع هذه المعطيات إدراكاً عميقاً بأنها لصالحهم، لذلك قاموا بنقل مطالبهم إلى عصبة الأمم التي يهيمن عليها كل من بريطانيا وفرنسا. وتضمنت مطالبهم الادعاء بأن الحكومة السورية تضغط على الأتراك في لواء اسكندرون، وأن فرنسا لم تلتزم بتنفيذ اتفاق أنقرة تنفيذاً تاماً، كما ادعوا بأن الأتراك يشكلون أكثرية في اللواء، ووفقاً لمبدأ ويلسون لا يجوز أن تحكمهم أقلية عربية، وإنما يجب إعطاؤهم حقوقهم السياسية، وكان الهدف من ذلك فصل اللواء عن سورية، وإلحاقه بتركيا.[5]

اجتمع مجلس العصبة للنظر في قضية لواء اسكندرون بتاريخ 26 أيلول (سبتمبر) 1936، وطلب توفيق آراس وزير خارجية تركيا خلال الجلسة من مندوب فرنسا (فينو) أن يفسح المجال للحكومة التركية للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية لحل هذه القضية. فأجابه مندوب فرنسا بأن الحكومة الفرنسية ستأخذ على عاتقها بموجب أحكام معاهدة أحكام المعاهدة الفرنسية ـ السورية لعام 1936 تنفيذ ما تعهدت به الحكومة الفرنسية فيما يخص لواء اسكندرون، أما إذا أرادت الحكومة التركية أن التقدم بطلب جديد لتحديد وضع اللواء فإن الحكومة الفرنسية مستعدة

[1] ـ النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 97 ـ 98.
[2] ـ خوري . فيليب ، مرجع سابق ، ص 554.
[3] ـ ريان . محمد (رجائي) ، مرجع سابق ، ص 163.
[4] ـ خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 1 ـ 2.
[5] ـ الكيالي . عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 313 ـ 314.

للتفاوض مع الحكومة التركية ضمن أحكام اتفاقية أنقرة.[1] فانتهزت الحكومة التركية تصريح مندوب فرنسا في عصبة الأمم للدخول في مراسلات تفاوضية مع الحكومة الفرنسية، بخصوص لواء اسكندرون، استمرت من 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1936 حتى 7 كانون الأول (ديسمبر) 1936. طالبت الحكومة التركية من خلالها إبرام معاهدة بين فرنسا ولواء اسكندرون كتلك التي عُقدت بين فرنسا وسوريا (معاهدة 1936)، تمنح فرنسا بموجبها لواء اسكندرون استقلالاً تاماً، مبررة طلبها بأنه لا يتعارض مع ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب واتفاقية أنقرة. فجاء رد الحكومة الفرنسية بعدم استعدادها لمناقشة وضع اللواء إلا في إطار اتفاقية أنقرة 1921، كما أنها لا تستطيع منح اللواء استقلالاً خاصاً به لأن هذا سيؤدي إلى تجزئة سورية، وهو أمر مخالف لصك الانتداب. لكن الحكومة التركية أصرت على مطالبها في مذكرة أخرى وجّهتها إلى الحكومة الفرنسية، وتضمنت المذكرة اتهام الحكومة الفرنسية بعدم تقيدها بمضمون اتفاقية أنقرة، ومعاهدة لوزان، كما انتقدت صك الانتداب والوضع الإداري الخاص بلواء اسكندرون الذي نصت عليه معاهدة دي جوفنيل 1926. فكان الرد الفرنسي هذه المرة أكثر مرونة، فعلى الرغم من تضمين ردها التأكيد على أن فصل اللواء عن سورية مخالف لميثاق عصبة الأمم المادة (22) واتفاقية سان ريمو، إلا أنها أبدت فرنسا استعدادها لقبول أي اقتراح من الحكومة التركية للوصول إلى تحديد أوضح للنظام الإداري الخاص باللواء، وحقوق سكانه ضمن أحكام اتفاقية أنقرة. فإن لم ترض الحكومة التركية بذلك فالحكومة الفرنسية مستعدة لإحالة الأمر إلى مجلس العصبة.[2]

4 ــ قضية اسكندرون في عصبة الأمم

استغلت تركيا المرونة التي أبدتها فرنسا في هذا الرد، وقامت بإدراج قضية لواء اسكندرون على جدول أعمال جلسة مجلس العصبة المقرر عقدها في 14 كانون الأول 1936. وخلال هذه الجلسة تمسك الجانبان الفرنسي والتركي بموقفهما، فقرر المجلس تعيين السيد ساندلر، مندوب السويد في المجلس ووزير خارجيتها، كمقرر ليكون وسيطاً بين الجانبين. وفي 16 كانون الأول (ديسمبر) 1936 تقدم السيد ساندلر بتقريره الذي تضمن تشكيل لجنة لحفظ الأمن وتهدئة الأوضاع في اللواء. وبعد موافقة مجلس العصبة بالأغلبية على اقتراح ساندلر، تم تشكيل هذه اللجنة في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1936. وبعد انتهاء هذه الجلسة استأنف كل من فرنسا وتركيا مفاوضاتهما في 21 كانون الأول (ديسمبر) 1936، وخلال يومين من المفاوضات أنهى الوفدان اجتماعاتهما بدون اتفاق. فاجتمع مندوب فرنسا في عصبة الأمم السيد (فينو) بالوفد السوري في 23 كانون أول (ديسمبر) 1936، وأخبره بأنه في ظل هذا الوضع سيقوم مجلس العصبة بحسم القضية، لكنه في الوقت نفسه صرح بأن الحكومة الفرنسية غير مستعدة لإراقة دماء جنودها إذا ما قررت الحكومة التركية احتلال اللواء.[3]

وبالفعل هذا ما حدث، فبعد عودة الوفد التركي إلى أنقرة اجتمع رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال (أتاتورك) برئيس أركان الجيش التركي، ورئيس الحكومة، ووزيري الداخلية والخارجية في مدينة قونية بتاريخ 6 كانون الثاني (يناير) 1937، وجرى على أثره حشد الجيش التركي على الحدود مع سوريا.[4] وصرح أتاتورك "أن تركيا مستعدة أن تتحدى العالم أجمع في حال وقوع شيء يمس شرفها، وأن الجيش التركي على استعداد لغزو المنطقة المتنازع عليها".[5]

---

[1] - ريان . محمد (رجائي) ، مرجع سابق ، ص 164.

[2] - خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 30 - 34.

[3] - النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 111 - 117.

[4] - رضا . صباح صالح ، *العلاقات السياسية السورية ــ التركية (1918 ــ 1946)* ، مجلة الأستاذ ، المجلد الأول ، العدد 210 ، 2014 ، ص 501.

[5] - النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 117.

كما هددت تركيا بالانسحاب من عصبة الأمم، والتلويح بالتقارب مع إيطاليا.[1] وقد أحرجت التهديدات التركية الحكومة الفرنسية، ووضعتها أمام خيارين، إما التراجع أمام مطالب تركيا وتلبيتها، أو عدم التنازل أمام الإصرار التركي، ومقابلة التهديد بالتهديد، وبالتالي الاستعداد لموجهة عسكرية معها.[2] لكن أوروبا التي كانت على شفا حرب عالمية وضعت الفرنسيين في موقف لا يسمح لهم الدخول في حرب مع تركيا من أجل قضية اسكندرون.[3] بالإضافة إلى مخاوف فرنسا وبريطانيا من أطماع إيطاليا في البحر المتوسط، والعدوان الذي قامت به على الحبشة.[4] ولذلك اختارت الحفاظ على مصالحها، وبدأت الاستجابة لمطالب تركيا، فلم يكن من مصلحة فرنسا أن تفسد علاقات الصداقة مع تركيا من أجل قضية اسكندرون . أما بريطانيا فقد مارست ضغوطاً كبيرة لحل هذه القضية بالشكل الذي يؤدي إلى التقارب بينها وبين تركيا، وأيضاً بين فرنسا وتركيا، وليس لإبعاد تركيا عن حظيرتهما.[5] وبالمقابل قرأت تركيا هذه المتغيرات الدولية وانعكاسها على خريطة المصالح في أوروبا وشرقي المتوسط قراءة دقيقة، وأعلنوا عن مبادرة لحل قضية اسكندرون تضمنت قيام اتحاد كونفدرالي بين سورية ولبنان واسكندرون،[6] غير أن الاقتراح التركي قوبل بالرفض من قبل السوريين والفرنسيين. لأن الفرنسيين كانوا يريدون مخرج لهذه القضية يلبي مطالب تركيا دون أن يتحملوا أي مسؤولية قانونية كدولة منتدبة.

جاء المخرج الذي تريده فرنسا من خلال مبادرة رئيس وزرائها (ليؤن بلوم) الذي ربط بين هذه المبادرة وموافقة عصبة الأمم باعتبارها تمتلك حرية تقرير مصير اللواء، كما تعهد (بلوم) بعدم عرقلة الحكومة الفرنسية أي قرار يراه المقرر ضمن نطاق انتدابها، في سبيل حل النزاع. وتضمنت هذه المبادرة بأن لا يشمل تنفيذ اتفاقية 1936 بين سوريا وفرنسا لواء اسكندرون، أي أن ينهي تنفيذ هذه الاتفاقية الانتداب على سوريا فقط، وليبقى اللواء خاضعاً لنظام الانتداب الذي يمكن أن يتحول لاحقاً إلى نظام خاص تحت مراقبة مفوض سامي فرنسي يعين من قبل عصبة الأمم. وهو وضع انتقالي الهدف منه تحضير اللواء لإقامة نظام منفصل، وهو نظام يحقق لتركيا مطالبها. فاجتمع مجلس عصبة الأمم في 21 كانون ثاني (يناير) 1937 لمناقشة مبادرة (بلوم) حيث أبدى الجانبان الفرنسي والتركي تأييدهما لمبادرة (بلوم)، إلا أن مندوب تركيا تحفظ على استمرار الانتداب على لواء اسكندرون. فتدخل رئيس الوفد البريطاني ووزير خارجيتها السيد (أنطوني إيدن)، محذراً مندوب تركيا، من أن بريطانيا لن تؤيد أي تعديل للوضع الراهن لبلدان شرقي المتوسط، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة في لواء اسكندرون.[7] وأدى تدخل بريطانيا إلى اتفاق فرنسا وتركيا على استمرار المفاوضات بمشاركة المقرر السويدي (ساندلر) لوضع تفاصيل مشروع النظام الخاص بلواء اسكندرون قبل عرضه على مجلس العصبة لاتخاذ القرار بشأنه. وفي 22 كانون الثاني (يناير) 1937 رفع ساندلر تقريره إلى مجلس العصبة الذي اشتمل على النظام الخاص للواء اسكندرون، وأهم ما جاء فيه:

ـ يؤلف لواء اسكندرون وحدة منفصلة تتمتع باستقلال في شؤونه الداخلية، بينما تتولى الحكومة السورية إدارة شؤونه الخارجية.

[1] ـ نافع ميثم علي ، الأبعاد التاريخية لمشكلة لواء اسكندرونة (1936 ــ 1939) ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 3/42 ، 2018 ، ص 501.
[2] ـ النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 118.
[3] ـ ريان . محمد (رجائي) ، مرجع سابق ، ص 169.
[4] ـ نافع ميثم علي ، مرجع سابق ، ص 501.
[5] ـ ريان . محمد (رجائي) ، مرجع سابق ، ص 169.
[6] ـ أرمنازي . نجيب ، *محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء* ، دار الكتاب العربي ، مصر ، 1954 ، ص 93.
[7] ـ النايف . حسام ، مرجع سابق ، ص 119 - 122.

ـ يتم تعيين مندوب سامي فرنسي للواء من قبل مجلس العصبة.

ـ لا يكون للواء جيش خاص به.

ـ لا تفرض على أبنائه الخدمة الإلزامية.

ـ تُعقد اتفاقية فرنسية تركية تُعيَّن بموجبها الشروط التي تضمن فيها كل من فرنسا وتركيا سلامة اللواء ووحدته، ويُعمل بهذا الضمان بعد استشارة الفريقين المتعاقدين.

ـ تتمتع تركيا بالحقوق والتسهيلات التي تمكنها من الاستفادة من ميناء اسكندرون إلى أوسع مدى.

ـ يتم تشكيل لجنة خبراء تتولى صياغة النظام والقانون الأساسي للواء.

وتم البدء بتنفيذ النظام الخاص للواء اسكندرون بتعيين لجنة الخبراء في 20 شباط 1937، والتي أنهت أعمالها في 15 أيار (مايو) 1937 بوضع النظام والقانون الأساسي للواء اسكندرون، حيث بين النظام الوضع الدولي للواء، بينما بحث القانون الأساسي في التنظيم الداخلي للواء، وقد أخذ مجلس العصبة على عاتقه تنفيذ النظام الجديد.[1] وبناءً على قرار مجلس العصبة الصادر في 29 أيار (مايو) 1937، الذي تضمن إجراء أول انتخابات محلية تحت إشراف مجلس العصبة، تم تنظيم هذه الانتخابات على مرحلتين، الأولى 28 آذار (مارس) 1938، والثانية 21 نيسان (أبريل) من العام نفسه. وقبل بدء هذه الانتخابات عمل الأتراك على تعديل قانون الانتخابات بما يتناسب مع مصالحهم، وذلك من خلال تقسيم الناخبين على أساس قومي، وليس على أساس طائفي بهدف زيادة عدد ممثلي العنصر التركي في مجلس النواب. لكن على الرغم من الألاعيب التركية بقي تسجيل الناخبين يظهر الأتراك كأقلية.[2] لذلك عاد الأتراك مرة أخرى إلى ممارسة الضغوط على الحكومة الفرنسية مستغلين تدهور الأوضاع في أوروبا نتيجة تطور العلاقات من سيء إلى أسوء بين كل من فرنسا وبريطانيا من جهة، وألمانيا من جهة أخرى، وإدراك الأتراك حرص الفرنسيين على صداقة تركيا. وأراد الأتراك من وراء ذلك الحصول على مزيد من التنازلات من الفرنسيين، فاستجابت فرنسا لمطالبهم، وتعهدت لتركيا بأنها ستعمل على حصول الأتراك على الأغلبية في الانتخابات. كما دخل الجانبان الفرنسي والتركي في مفاوضات انتهت في 3 تموز (يوليو) 1938 بتوقيع اتفاق عسكري بينهما يسمح بدخول قوات عسكرية تركية إلى اللواء، وفي اليوم الثاني 4 تموز (يوليو) 1938 وقع الجانبان أيضاً معاهدة صداقة فرنسية ـ تركية، نصت على عدم الاعتداء، والتعاون بين البلدين، وبشكل خاص في شرقي المتوسط، والتزام الجانبين الفرنسي والتركي بالتشاور فيما بينهما لتطبيق النظام والقانون الأساسي للواء اسكندرون الذي أُقر في 29 أيار (مايو) 1937، والمحافظة عليه. كما نصت المعاهدة على تشكيل لجنة فرنسية ـ تركية مشتركة تشرف على الانتخابات.[3]

استؤنفت الانتخابات في ظل هيمنة عسكرية تركية على اللواء، وإشراف هيئة فرنسية ـ تركية مشتركة على هذه الانتخابات، فجاءت نتائجها كما تريد تركيا. فقد حصل الأتراك على أصوات 36 بالمائة من أصوات الناخبين، وتبعاً لذلك شغل ممثلوهم 22 مقعداً من أصل 40 مقعداً في مجلس نواب لواء اسكندرون. وبعد مباشرة هذا المجلس عمله أصدر مجموعة من التشريعات الهادفة إلى إضفاء الطابع التركي الكامل على لواء اسكندرون الذي أصبح أسمه هاتاي. كما فرض الأتراك سيطرتهم على كل المؤسسات الرسمية في اللواء. ولاحقاً عاد الفرنسيون والأتراك إلى المفاوضات من جديد، وكان الهدف ضم اللواء نهائياً إلى تركيا، وفي نهاية هذه المفاوضات وقع الطرفان في 23 تموز (يوليو)

[1] ـ خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 52 - 66.

[2] ـ لونغريغ . ستيفن هامسلي ، مرجع سابق ، ص 303 - 304.

[3] ـ ريان . محمد (رجائي) ، مرجع سابق ، ص 174 - 175.

1939 معاهدة العون المتبادل بين فرنسا وتركيا،[1] والتي تضمنت ضم اللواء رسمياً إلى تركيا، وبناء قاعدة بحرية تستعملها كل من البحرية الفرنسية والبريطانية في حالة الطوارئ.[2] وبعد توقيع هذه المعاهدة انسحبت القوات الفرنسية من اللواء، ومنذ ذلك الوقت أصبح لواء اسكندرون ولاية تركية.[3] وأدى هذا التنازل الأخير الذي قدمته فرنسا لتركيا إلى توقيع ميثاق دفاعي بين كل من فرنسا وبريطانيا وتركيا في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1939، قضى بالتعاون والمساعدة بين الدول الثلاث في حال تعرض إحداها لعدوان خارجي، وهي معاهدة كانت موجهة بشكل ضمني ضد ألمانيا.[4]

رابعاً: موقف بريطانيا من الدور الفرنسي في قضية لواء اسكندرون

ظهر اهتمام بريطانيا بلواء اسكندرون قبل الحرب العالمية الأولى خلال مراسلات حسين مكماهون، عندما أصر السير مكماهون في هذه المراسلات مع على إبقاء اللواء خارج حدود الدولة العربية. وقد أظهرت الأحداث والوقائع التاريخية بين عام 1914 و 1939 أن لواء اسكندرون له من الأهمية الاقتصادية والعسكرية ما لم يسمح ببقائه تحت السيادة العربية.[5] فاللواء في الحسابات الاستراتيجية البريطانية شكل العامل الثابت، بينما كان المتغير هي العلاقات مع الدول ذات المصالح الجيوبوليتيكية بلواء اسكندرون، بالإضافة للأوضاع الدولية. لذلك فإن تحديد موقف بريطانيا من الدور الفرنسي في قضية اسكندرون يرتبط بشكل أساسي، بالعلاقات المركبة بين بريطانيا وفرنسا، والعلاقات البريطانية التركية.

كانت العلاقات البريطانية الفرنسية من طبيعة مركبة، فعلاقات الشراكة العسكرية والسياسية بين الدولتين لم تخفي التنافس بينهما بهدف تحقيق مكاسب أكثر على حساب الطرف الآخر. فعلى الرغم من التفوق البريطاني، عسكرياً، في هذه المنافسة، ساهمت الشراكة الاستراتيجية بينهما في التزام كل منهما في تأمين مصالح الطرف الآخر.[6] لذلك وفي إطار هذه العلاقات تبنى الفرنسيون موضوع لواء اسكندرون فور انتدابهم على سوريا، حيث كان القرار الفرنسي الأول بخصوص اللواء هو قرار تكوين اللواء في حدوده الجغرافية والديموغرافية التي أعطت الأقلية التركية حضوراً أقوى في اللواء.[7] ثم تلى ذلك العديد من اتفاقيات تعديل الحدود بين فرنسا وتركيا، التي أدت في النهاية إلى انفصال لواء اسكندرون عن سوريا. ولما كانت فرنسا تدرك دور بريطانيا في تسهيل انتدابها على سوريا، والتحول الذي حدث في بنية النظام الدولي بعد الحرب العظمى في غير صالحها، فإن فرنسا لم يكن أن تقدم على فصل لواء اسكندرون عن سوريا وتقديمه لتركيا، إلا في ظل رضا ودعم بريطاني واضح. وهذا الموقف البريطاني ينطلق من أن اللواء يشكل منطقة نفوذ وانتداب لمنافستها التاريخية فرنسا.

أما بالنسبة للعلاقات البريطانية التركية، فإن حركة تطور هذه العلاقات ساهم في تبني الحكومة البريطانية لموقف واضح ومحدد من قضية لواء اسكندرون، فمع قيام الدولة التركية الحديثة سيطر العداء والتوتر على العلاقات البريطانية

[1] - لونغريغ . ستيفن هامسلي ، مرجع سابق ، ص 304 - 305.

[2]- Krik . George, (1964), *A short History of the Middle East* (London : Methuen), p. 191.

[3] - لونغريغ . ستيفن هامسلي ، مرجع سابق ، ص 305.

[4]- Hourani, Albert, (1954). *Syria and Lebanon, A Political Essay* (London: Oxford University Press), p. 212.

[5] - العقرباوي . مؤيد توفيق عقل حيدر ، مرجع سابق ، ص 212 - 213. خدوري . مجيد ، مرجع سابق ، ص 4. لونغريغ . ستيفن هامسلي ، مرجع سابق ، ص 76.

[6] - كوثراني . وجيه ، مرجع سابق ، ص 206. خوري . فيليب ، مرجع سابق ، ص 57 - 58. فرومكين . دافيد ، مرجع سابق ، ص 418 - 420.

[7] - الكيالي . عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 406 - 407.

التريكة بسبب بقاء مشكلة الحدود العراقية التركية (مشكلة الموصل) بدون حل حتى بعد توقيع معاهدة لوزان عام 1923 لتسوية المشاكل المعلقة مع الدولة التركية. ولم يؤدي حسم مشكلة الموصل لصالح العراق من قبل عصبة الأمم إلا لمزيد من التردي والعداء بين بريطانيا وتركيا. وعلى الرغم من أجواء العلاقات الملبدة بالغيوم بين الدولتين، شهد العام 1929 بداية مصالحة دبلوماسية بينهما، عززها انضمام تركيا إلى عصبة الأمم المتحدة، وقيامها بمبادرة للانفتاح وتحسين علاقاتها مع دول البلقان (اليونان ـ رومانيا ـ بلغاريا)، فقد أبدت بريطانيا ترحيبها بهذه الخطوة. كما أدت التغيرات التي شهدتها الأوضاع الدولية إلى مزيد من التقارب بين بريطانيا وتركيا، ومنها بروز خطر التوسع الفاشستي في إفريقيا، وهجوم إيطاليا على الحبشة (أثيوبيا) ما بين عامي 1935 ـ 1936، وتهديدها منطقة البحر المتوسط، وإعادة التسليح الألماني في منطقة الراين، حيث استغلت تركيا هذه التطورات لإجراء تعديلات على معاهدة لوزان، وتحديداً نظام المضائق (مضيق الدردنيل ـ مضيق البوسفور ـ بحر مرمرة)، فتقدمت تركيا بمذكرة تطالب فيها بالسيادة الكاملة على منطقة المضائق. فبينما رفضت إيطاليا السيادة التركية على المضائق، لقي المطلب التركي ترحيباً كبيراً من قبل بريطانيا نظراً لأنها كانت بحاجة إلى حلفاء جدد في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لمواجهة الأطماع الإيطالية في تلك المنطقة، كما أرادت بريطانيا من وراء منح تركيا السيادة على المضائق إبعادها عن الاتحاد السوفييتي. وبالفعل تم توقيع معاهدة مونترو [1]، التي منحت تركيا حق السيادة العسكرية على منطقة المضائق، وقد شكلت هذه المعاهدة نقطة تحول وصفحة جديدة في تاريخ العلاقات البريطانية التركية. وفي إطار هذا التحول لعبت بريطانيا دور الوساطة بين كل من فرنسا وتركيا بشأن لواء اسكندرون، فقبل الطرفان بهذه الوساطة وتم الاتفاق على أن يتمتع اللواء بإدارة خاصة، وأن تتولى تركيا وفرنسا أمنه وسلامته.[2]

فشلت سياسة التهدئة التي انتهجها رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين لتحاشي وقوع حرب عالمية جديدة في أوروبا، ولم تجدي نفعاً مع هتلر وموسوليني وأطماعهما التوسعية سواء في أوروبا أم في خارجها، فقد أصدر هتلر الأوامر لقواته بالاستعداد لغزو أوروبا في شهر أذار عام 1939.[3] وفي ظل هذه التطورات اتصلت الحكومة البريطانية بالحكومة التركية في 18 آذار 1939 بهدف تشكيل "منظمة الدفاع ضد العدوان Against Aggression Organization of Defence" (حلف البلقان)، والتي يفترض أن تضم كلا من دول البلقان (اليونان ـ بلغاريا ـ رومانيا) بالإضافة إلى تركيا وبريطانيا، بهدف تطويق النفوذ الألماني والإيطالي، فأبدت الحكومة التركية موافقتها على التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن هذا الحلف مدفوعة بعدة اعتبارات أهمها، قيام إيطاليا باحتلال ألبانيا واحتمال إخضاع البحر المتوسط للسيطرة الإيطالية، وحصول كلاً من اليونان ورومانيا على عضوية حلف البلقان، ورأت تركيا أنه من الضروري تقوية علاقاتها مع محور لندن ـ باريس لصد أي عدوان ألماني ـ إيطالي على دول البلقان، وبالإضافة إلى ذلك أرادت تركيا أن تكون حلقة وصل ما بين الاتحاد السوفييتي من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، لكي تمهد الطريق لسلسلة قوية من التحالفات ضد دول المحور في البلقان والبحر الأسود. وبالفعل بدأت المفاوضات بين الجانبين، وعلى الرغم

[1] - معاهدة مونترو: وقعت معاهدة مونترو في 20 تموز 1939 بين تركيا والدول الأوروبية والاتحاد السوفييتي، وأعادت هذه المعاهدة منطقة المضائق منطقة عسكرية بما يسمح لتركيا ببناء التحصينات فيها، كما يمكنها منع مرور السفن فيها في حالة الحرب باستثناء الاتحاد السوفييتي. شاكر . محمود ، *التاريخ المعاصر ـ تركيا (1924 ـ 1989)* ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، 1996 ، ص 66.

[2] - بهنان . حنا عزو ، مرجع سابق ، ص 126 - 132.

[3] - بهنان . حنا عزو ، *العلاقات البريطانية ـ التركية (1936 ـ 1939)* ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 105.

من الصعوبات التي واجهتها المفاوضات، تمكن الجانبان من إنجاز الاتفاق (اتفاق دفاع مشترك) والإعلان عنه في 12 أيار 1939،[1]

عندما علمت ألمانيا بالمباحثات التي كانت تجري بين بريطانيا وتركيا، اعتبرت ألمانيا الاتفاق الذي تسعى كلاً من بريطانيا وتركيا لإبرامه بمثابة حلف موجه ضدها، وستنعكس آثاره سلباً على علاقاتها الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، لذلك عملت ألمانيا كل ما بوسعها لإبعاد تركيا عن محور لندن ـ باريس، نظراً لأهمية تركيا بالنسبة لألمانيا كونها تستطيع من خلالها تهديد المصالح البريطانية في شرقي البحر المتوسط وحتى الهند، من خلال إغلاق الطريق بوجه الجيش البريطاني في الهند في الوقت المناسب ومنعه من تزويد جيوش الحلفاء بالوقود ومختلف الإمدادات العسكرية في حال نشوب الحرب. وبهدف إفشال الجهود الألمانية بادرت الحكومة البريطانية إلى إبرام معاهدة سرية مع نظيرتها التركية في 27 نيسان 1939 تضمنت المادة الأولى منها على: ((أن يكون لتركيا لواء اسكندرون جزءاً لا يتجزأ من البلاد التركية، ولا يبقى لغير الجمهورية التركية فيه أي حق)). وجاء في المادة الثانية منها: ((لأسباب فنية ولتامين إدماج سنجق الاسكندرونة بتركيا، فيقتضي أن تُدمج بالجمهورية التركية مدينة حلب مع الأماكن المجاورة لها))، وبالفعل لم تتمكن ألمانيا من إبعاد تركيا عن بريطانيا وسارت الدولتان باتجاه التوصل إلى اتفاق نهائي بينهما.[2]

عندما أبلغت الحكومة البريطانية نظيرتها الفرنسية بالتقدم التي أحرزته في مفاوضاتها مع تركيا، وأن هذه المفاوضات لم تكن تجري على أسس بريطانية ـ فرنسية مشتركة، أبدت فرنسا رغبتها في أن يكون الاتفاق البريطاني ـ التركي المشترك، على شكل اتفاق ثلاثي الأطراف ليشمل فرنسا. فأرادت تركيا اغتنام الفرصة واستغلال رغبة الفرنسيين في الانضمام من أجل تحقيق أطماعها في لواء اسكندرون. فأخبرت الحكومة التركية نظيرتها الفرنسية بأن توقيع اتفاق دفاع مشترك بين تركيا وفرنسا مرتبط بحسم قضية لواء اسكندرون لصالح تركيا. فأوعزت فرنسا إلى سفيرها في أنقرة بتقديم تنازلات في قضية لواء اسكندرون لضمان التوصل إلى اتفاقية بشأنه لتتمكن فرنسا من التوصل إلى اتفاق فرنسي ـ تركي مشترك، وقد أدت التنازلات الفرنسية إلى صياغة اتفاق بين فرنسا وتركيا في 11 أيار 1939 تنازلت فيه فرنسا عن لواء اسكندرون لتركيا، إلا أن رئيس جمهورية تركيا عصمت إنونو ورئيس وزرائه رفضا أن يتم التنازل بين فرنسا وتركيا نتيجة عدم الثقة بالضمانات الفرنسية، ولهذا السبب تم إعلان البيان الذي يقضي بالتنازل بين بريطانيا وتركيا بصيغة ثنائية دون ذكر فرنسا. ثم استأنفت كلاً من فرنسا وتركيا المباحثات بخصوص لواء اسكندرون بعد صدور البيان البريطاني ـ التركي المشترك بخصوص الاسكندرونة، وبفضل الجهود التي بذلتها بريطانيا لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وتمكن الجانبان من إبرام اتفاقية في أنقرة في 23 حزيران 1939 تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء اسكندرون لصالح تركيا. وفي اليوم نفسه أبرمت الحكومة الفرنسية والتركية اتفاقية أخرى في باريس احتوت على المضامين نفسها للبيان البريطاني ـ التركي المشترك. وأثنى رئيس وزراء تركيا رفيق صايدام على الحكومة البريطانية للجهود التي بذلتها من أجل تسوية قضية لواء اسكندرونة.[3]

وتقودنا هذه الوقائع إلى نتيجة تقول بأن التأييد البريطاني للتنازلات الفرنسية في قضية لواء اسكندرون كان يستند إلى الدور غير المعلن في هذه القضية من خلال الاتفاقات السرية التي وقعتها بريطانيا مع تركيا ومنحت بموجبها لواء

[1] - المرجع السابق ، ص 110 - 114.
[2] - بهنان . حنا عزو ، *العلاقات البريطانية ـ التركية (1936 ـ 1939)* ، مرجع سابق ، ص 121 – 122.
[3] - بهنان . حنا عزو ، *العلاقات البريطانية ـ التركية (1936 ـ 1939)* ، مرجع سابق ، ص 126 - 127.

اسكندرون لتركيا التي أصرت هي الأخرى على الالتزام البريطاني العلني بضم تركيا للواء قبل توقيع المعاهدة الفرنسية التركيا التي تنازلت فيها فرنسا رسمياً عن لواء اسكندرون لتركيا.

الاستنتاجات والتوصيات

1 ـ بدأ الاهتمام البريطاني المبكر بلواء اسكندرون، والذي ظهر في مراسلات حسين ـ مكماهون، من خلال إصرار هذا الأخير على إبقاء اللواء خارج حدود الدولة العربية.

2 ـ تولت فرنسا إدارة موضوع اللواء بصورة مباشرة وعلنية مع تركيا بعد انتدابها على سوريا والذي شكل أول خطوة على طريق التنازلات التي أدت إلى انفصال اللواء عن سوريا.

3 ــ بدأت فرنسا إدارة مسألة لواء اسكندرون عبر تكوين اللواء إدارياً لأول مرة في حدود جغرافية، وبنية ديمغرافية أضفت عليه الطابع التركي.

4 ـ ساهمت الاتفاقات التي أبرمتها فرنسا مع تركيا في عزل اللواء عن سوريا إدارياً وسياسياً، وأدت إلى هيمنة الأقلية التركية على مؤسسات اللواء، الأمر الذي مهد لفصل اللواء نهائياً عن سوريا وإلحاقه بتركيا.

5 ـ تمت اتفاقيات تعديل الحدود بين فرنسا وتركيا في ظل توافق دولي (معاهدة لوزان)، على الرغم من مخالفتها لصك الانتداب، مما يدل على دعم بريطانيا لسياسة فرنسا اتجاه تركيا بخصوص اللواء.

6 ـ حققت اتفاقيات تعديل الحدود مصالح كل من فرنسا وبريطانيا وتركيا، فهي كرست النفوذ الفرنسي في سوريا، وأخرجت اللواء خارج حدود السيادة العربية حفاظاً على مصالح بريطانيا، واستجابت لأطماع تركيا في الشمال السوري.

7 ـ استخدمت فرنسا لواء اسكندرون، بالتوافق مع بريطانيا، كأداة لتعديل حسابات الصداقة والتعاون بين فرنسا وبريطانيا من جهة، وبين تركيا من جهة أخرى، وتطويرها إلى مستوى التحالف عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

8 ــ لعبت العلاقات البريطانية ــ التركية، والاتفاقيات السرية بين الجانبين التي تنازلت بموجبها بريطانيا عن لواء اسكندرون دوراً مركزياً وحاسماً في تمرير التنازل الفرنسي الرسمي والعلني عن لواء اسكندرون.

References

1-Abu Alia. Abdul Fattah – Yagi Ismail Ahmad, Modern and Contemporary History of Europe, 3rd ed, Dar al-Marikh, Riyadh - Saudi Arabia, 1993, P.424

2-Armanazi.Najib, Lectures on Syria From Occupation to Evacuation, Dar al-Kitab al-Arabi, Egypt, 1954, P.223.

3-Hussien. Fadel, The Problem of Mosul, Study in Iraqi-English-Turkish Diplomacy and in Public Opinion, 3rd ed, Seville Press, Baghdad. Iraq, 1977, P.38 - 39.

4-Khaddouri. Majid, Iskenderun Case, al-Kutub al-kubraa Press, Damascus -Syria, P.120.

5-Khoury. Philip, Syria, French Mandate and The Arabic Nationalism Policies 1920-1945, Translated by Arab Research Foundation, 1st ed, Beirut-Lebanon, 1997, P.751.

6-Saeed. Amin, The Great Arab Revolution, Madbouly Library, Cairo-Egypt, p.370.

7- Saleem. Mohamed El Sayed, Evolution of International Politics in the 19th and 20th Centuries, 3rd ed, Dar al-Marikh, Riyadh – Saudi Arabia, 1993, P.758.

8- Shaker. Mahmud, Contemporary History -Turkey (1924-1989), 2nd ed, Islamic Bureau, Beirut -Lebanon, 1996, P.66.

9-Altahhan. Mustafa Muhamad, Turkey Known from Sultan to Najm al-Din Arbkan 1842-2006, 1st ed, 2007, P.422.
10-Kuthrani.Wajih, The Levant in The Early 20th Century, 3rd ed, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha - Qatar, 2013, P.463.
11-Al-Kayyali. Abdul Rahman, The Stages in the French Mandate and in Our National Struggle from 1936-1939, Vol. 4, Al-Dhaad Press, Aleppo, Syria, 2013, P.573.
12-Al-Nayef. Hossam, Iskanaroun Brigade. Tale of a Homeland Forcibly Robbed, Syrian General Book Organization, Damascus-Syria, 2013, P.232.
13-Nawar.Abdul Aziz Suleiman-Jamal al-Din Mahmoud Mohammed, History of the United States of America from the 16th to the 20th Century, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo-Egypt, 1999, P.420.
1-Ulrichsen.Christian Kons, World War One in the Middle East, Translated by Tariq Olayan, 1st ed, Tripoli-Lebanon, 2016, P.400.
2-Fromkin.David, Peace Beyond Peace-The Birth of The Middle East (1914-1922), Translated by Asaad Kmel Elias, 1st ed, Riyadh Al Rayes Books and Publishing, London, 1992, P.414.
3-Lechowski.George, Middle East in World Affairs, Translated by Jafar Khayat, Dar Al Mutanabi Bookstore, 1964, P. 308-141.
4-Loder.G.D. F, Say the Right in the History Syria- Palestine and Iraq, Translated by Nazih Muayid Aleazm, Modern Press, Damascus – Syria, 1925, P.256.
5-Longrig.Steven Hamsley, History of Syria and Lebanon under the French Mandate, Translated by Pierre akl, Dar Al-Hakikah, Beirut-Lebanon, P.462.
6-Lewis.Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Translated by Qasim Abdo Qasim – Samia Mohammed, 1st ed, National Translation Center, Cairo-Egypt, 2016, P.309.
1-Assaf. Alaa Nihad, Iskenderoun Brigade Between Political and Law Reality, Unpublished Master thesis, Beirut Arabic University, Faculty of Law and Humanities-Department of International and Diplomatic Relations, Beirut, 2016, P.180.
2-Bahnan.Hanna Ezzo, Britih-Turkish Relations (1936-1939), Unpublished Doctoral Thesis, University of Al-Mousl, 2005, P.105-127**.**
1-Bahnan. Hanna Ezzo, British-Turkish Relations (1923-1938), Journal of Regional Studies, NO.20, 2010, P.433.
2-Reda.Sabah Saleh, Syrian-Turkish Political Relations (1918-1946), Al-Ustadh Journal, vol.1, NO.210, 2014, P.742**.**
3-Rayan, Mohammed (Rajae), Iskenderun Brigade Issue Between (1921-1939) Through French Concessions and International Bargaining, Journal of Yarmouk Research, Vol.23, NO.1, March-2007, P.346.
4-Al-Samarayy. Ahmad Mohammed alo, Lausanne Conference and its Results on Modern Turkey, Medad Magazine for Literature, NO.14, 2018.
5-Al Aqrabawi. Muayid Tawfiq Akl Haider, International Settlement Projects for Palestine Independence between (1914-1947), Journal of Studies in History and Archeology, NO.19, 2010, P.700.
6-Al Fatlawi. Sabah Karim Riah, Decisions of the Peace Conference of the German Empire 1919, Journal of Al Kufa Studies, NO.6, 2007, P.356.
7-Researchers Group, Sykes-Pikot Balfour and Their Influence on Mapping the Region Area, Gaza Center for Strategic Studies, 2016, P.10**.**
8-Nafea Maytham Ali, Historical Dimension of the Problem of the Iskenderun Brigade, Journal of the Iraqi University, NO.3/42, 2018, P.596.

1- Hasan Kayali et al., ed. Reşat Kasaba, The Cambridge History of Turkey, Vol. 4, Cambridge: Cambridge University Press, 2008.
2- Hourani, Albert, (1954). Syria and Lebanon, A Political Essay (London: Oxford University Press).(
Krik . George, (1964), A short History of the Middle East (London : Methuen). 3-